الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/228/Add.1
29 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقرير الأمين العام

إضافة

تقديرات الاحتياجات المتوقعة من الموارد

موجز

هذه الوثيقة أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٠ ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وتتضمن تقديرات للاحتياجات المتوقعة من الموارد من جميع المصادر، من أجل التنفيذ التام لبرنامج العمل الجديد، كما تتضمن تقييما للتعبئة الفعلية للموارد للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥.

* A/51/150.

96-19178 030996 040996

../..

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٤	٣
ثانيا - الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج الجديد	٥ - ١١	٤
ألف - الموارد المحلية	٥ - ٧	٤
باء - معالجة عبء الديون المتراكمة	٨	٤
جيم - المعونة الأجنبية	٩ - ١١	٥
ثالثا - تقييم التعبئة الفعلية للموارد المالية في إطار تنفيذ برنامج العمل الجديد على مدى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥	١٢ - ٤٨	٥
ألف - تدبير وتعبئة الموارد المالية المحلية	١٢ - ١٨	٥
باء - اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة	١٩ - ٢٤	٩
جيم - هيكل الديون وإدارتها	٢٥ - ٣٧	١١
دال - تطور المساعدة الإنمائية الرسمية	٣٨ - ٤٨	١٦
رابعا - ملاحظات ختامية	٤٩ - ٥٣	٢١

أولا - مقدمة

١ - في أوائل التسعينات، كانت أغلبية البلدان الافريقية لا تزال مصابة بالضعف الهيكلي ولم يكن هناك شيء يجري للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية الحالّة بالمنطقة. ولم يقتصر الوضع على عدم تحسن الأحوال الاقتصادية والمستويات المعيشية للأفريقيين، بل كانت الحالة آخذة في التدهور. وتصديا لهذا الوضع السيء المحمل بالنذر، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

٢ - وحدد برنامج العمل الجديد بعض الأهداف المنشودة، جاعلا تحقيقها مؤسسا على مبدأي تقاسم المسؤولية والشراكة العالمية بين أفريقيا والمجتمع الدولي بوجه عام، وشملت هذه الأهداف ما يلي:

(أ) بلوغ معدل لنمو الناتج القومي الإجمالي، بالقيمة الحقيقية، لا يقل عن ٦ في المائة سنويا، بهدف مضاعفة متوسط دخل الفرد في البلدان الأفريقية وإكساب جهود الإقلال من الفقر دينامية اقتصادية على مدى الفترة التالية التي تتراوح من عشرين إلى خمس وعشرين سنة؛

(ب) الوصول بمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢، وزيادتها بنسبة متوسطها ٤ في المائة سنويا طوال فترة البرنامج؛

(ج) جعل مدفوعات خدمة الديون لا تتجاوز ٩ بلايين دولار سنويا (بدولارات عام ١٩٩٢).

٣ - وقد تراوحت التقديرات التي اقترحتها الدراسات التي سبق أن أجراها مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاحتياجات اللازمة من الموارد الخارجية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي الافريقي حتى عام ٢٠٠٠، من ٥٠ إلى ٦٠ بليون دولار سنويا (بدولارات عام ١٩٩٢)، بما في ذلك تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر وترتيبات تخفيف عبء الديون وإلغائها.

٤ - ويصعب عند هذه النقطة، نقطة منتصف تنفيذ البرنامج الجديد، أن تحدد بدقة الدرجة التي بلغها تحقيق مختلف الأهداف المحددة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التحليل المقارن للالتزامات المالية المتعهد بها مقابل الموارد التي عبئت بالفعل على مدى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، يمكن أن يلقي بأضواء مفيدة تساعد على الإلمام بمستوى المشاركة والاستثمار من جانب البلدان الأفريقية ومن جانب المجتمع الدولي، سعيا إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ثانيا - الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج الجديد

ألف - الموارد المحلية

٥ - صادفت البلدان الافريقية عددا من الصعوبات على مدى العقد الماضي فيما ظلت تبذله من جهود لتعبئة وتخصيص الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية. ولم تفلح البلدان الأفريقية في تعبئة المبلغ الإجمالي الذي قدره ٨٢,٥ بليون دولار والذي كان مقررا أن يأتي من الدول الأعضاء لدعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩١، ويعزى هذا بصفة رئيسية إلى الانخفاض السائد في معدلات الادخار الخاص والعام معا، ونقص القدرة التنافسية على صعيد التجارة الدولية، وبعض السياسات الاقتصادية التي لم تكيف على النحو الملائم.

٦ - وتصديا لهذه المعوقات، التزمت البلدان الأفريقية بتنفيذ تدابير مختلفة في سياق الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل. وتشمل التدابير المتخذة لرفع مستوى الادخار ما يلي: (أ) توفير أسعار موجبة للفائدة وتحسين سياسات تثبيت الأسعار؛ و (ب) زيادة إحكام آليات مراقبة الإنفاق العام تعزيزا لمدخرات القطاع العام؛ و (ج) وضع خطط للادخار الطويل الأمد العالي الفائدة؛ و (د) زيادة كفاءة نظم وأجهزة الإيداع وإعادة هيكلة النظم المصرفية الرئيسية، فضلا عن التشجيع على زيادة استخدام خطط "التأمين التكافلي" (آليات ادخارية تُستخدم في بعض البلدان وتعمل خارج الإطار العام للنظام المصرفي والمالي).

٧ - وعملا على كبح التقلبات غير المنتظمة في أسعار الصادرات من السلع الأساسية وتحسين أحوال الأسواق الدولية لتلك الصادرات، ركزت التدابير المقترحة في مجالات السياسة العامة على ما يلي: (أ) تنويع السلع الأساسية؛ و (ب) تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ و (ج) واستعمال الآليات الحالية لتثبيت حصائل التصدير، مثل نظام تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس)، ونظام تثبيت حصائل التصدير في قطاع التعدين (سيسمين)، والخطط المشمولة بالاتفاقية المبرمة بين الجماعة الأوروبية ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومرفق التمويل التعويضي الذي يرعاه صندوق النقد الدولي.

باء - معالجة عبء الديون المتراكمة

٨ - هناك اقتناع قوي لدى مقرري السياسات في أفريقيا وفي المجتمع الدولي ككل بالحاجة العاجلة إلى اتباع استراتيجيات أوسع أفقا لتخفيض أعباء الديون التي تثقل كاهل القارة إلى مستويات محتملة. ومن ثم فإن التدابير المقترحة في برنامج العمل الجديد تقضي بتكثيف وصقل الجهود الرامية إلى إبقاء مستويات مدفوعات خدمة الديون عند حدود معقولة، وهذا مؤداه جعل الحد الأقصى للمنطقة ٩ بلايين دولار سنويا.

جيم - المعونة الأجنبية

٩ - يدرك المجتمع الدولي أن البلدان الأفريقية تمر بمرحلة انتقالية ومن ثم فإنه قد التزم بتقديم دعمه لتلك العملية. ويتجلى هذا الالتزام فيما يقدم من الدعم الدولي لتحقيق أهداف البرنامج الجديد. بيد أنه نظرا إلى قيود الميزانية التي تجابه بعض البلدان المتقدمة النمو، واتضاح أهداف المعونة الأجنبية، والمشروطيات الجديدة التي تتحكم في منح المساعدة، والصعوبات التي تجابه البلدان المانحة الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والتمزق الذي أصاب لجنة المساعدة الاقتصادية والنقدية، واحتداد التنافس فيما بين المناطق المختلفة في الحصول على برامج المعونة، فإن احتمالات تحقيق هدف جعل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا ٣٠ بليون دولار بدءا من عام ١٩٩٢، وجعل معدل النمو السنوي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ٤ في المائة، تشكل تحديا هائلا.

١٠ - والمعونة المتعددة الأطراف، التي تأتي بصورة رئيسية من الصناديق والمساهمات التي تديرها الوكالات الدولية والإقليمية للتعاون والتنمية، تقدم أساسا من صندوق التنمية الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وبالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تؤيد تماما المبادئ التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية، فإنها تشدد على ضرورة تقليص دور الدولة، وبخاصة فيما يتعلق بمشاركة المؤسسات العامة والقطاع العام في كل قطاعات الاقتصادات المعنية تقريبا (معاملات النقد الأجنبي، والتعليم، والتنمية الحضرية، والهياكل الأساسية وغيرها من المجالات الاجتماعية - الاقتصادية)، وعلى إفساح مجال أكبر لقوى السوق تحقيقا للنمو الاقتصادي.

١١ - وقد حددت مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، في برنامجها التنفيذي للتسعينات، الصادر في عام ١٩٩١، برنامج عملها لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا. وبناء على أن النفقات المسقطة ستكون ٣ بلايين دولار سنويا، في المتوسط، طوال فترة التسعينات، عمدت المجموعة إلى إيلاء الاهتمام للبرامج والمشاريع التي تسهم في الإقلال من الفقر، وفي تنمية الموارد البشرية عن طريق الاستثمار في التنمية الاقتصادية الريفية والتعليم والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس البرنامج التزاما رئيسيا بتنمية القطاع الخاص وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ثالثا - تقييم التعبئة الفعلية للموارد المالية في إطار تنفيذ برنامج العمل الجديد على مدى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥

ألف - تدبير وتعبئة الموارد المالية المحلية

١٢ - بدت دلائل الانتعاش على أفريقيا خلال السنتين الماضيتين، ولكن من الواضح أن النمو مقيد من جراء الافتقار إلى البيئة التمكينية المستقرة اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية، وفضلا عن ارتفاع معدلات

التضخم واشتداد حدة العجز في الميزانيات اللذين أتيا على قسط وفير من المدخرات الوطنية المتاحة، مما قلل من الموارد المتوافرة للاستثمار. بيد أن اتجاه المدخرات ومعدلات الاستثمار، كما يتبين من نتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اضطلعت بها البلدان الأفريقية، ظلت مستقرة نسبيا على مدى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (انظر الجدول ١).

١٣ - وانخفض معدل الادخار من ١٩,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ١٨,١ في المائة في عام ١٩٩٥. وعلى مدى تلك الفترة نفسها، ارتفع معدل الاستثمار من ٢١,٢ إلى ٢٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن مجموع الاستثمارات بلغ ٩٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠، فإنه لم يصل إلى معدل الـ ٢٥ في المائة، الذي يفترض عادة أنه الحد الأدنى الذي يكفل لأفريقيا النمو الاقتصادي والزيادة المطردة في مستوى معيشة الفرد. ويعكس هذا الاستقرار النسبي تغيرات شتى في سياسات تعبئة وتخصيص الموارد التي ينتهجها القطاعان العام والخاص في جميع البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبلدان منطقة الاتحاد المالي الأفريقي.

الجدول ١ - مصدر المدخرات واستخدامها (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
العالم						
المدخرات	٢٣,٠	٢٢,٦	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٩	٢٣,٤
الاستثمارات	٢٣,٨	٢٣,٥	٢٣,٣	٢٣,٣	٢٣,٧	٢٤,٠
البلدان النامية						
المدخرات	٢٥,٣	٢٤,٤	٢٥,١	٢٥,٨	٢٧,٤	٢٧,٩
الاستثمارات	٢٥,٨	٢٦,١	٢٦,٩	٢٨,٥	٢٨,٦	٢٩,٠
أفريقيا						
المدخرات	١٨,٦	١٩,٠	١٦,٧	١٥,١	١٧,٤	١٨,١
الاستثمارات	١٩,٣	٢١,٢	٢٠,٩	١٩,٦	٢١,١	٢٢,٤

المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، ١٩٩٦.

١٤ - وفي أوائل التسعينات، حاولت عدة بلدان أفريقية مكافحة العجز في الميزانية باتباع نهج تقشفي. وبذا انخفض العجز في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في المتوسط، من ١٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩ إلى ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤[١]. وخلافا لما تقتضيه أهداف تحقيق التنمية والانتعاش الاقتصاديين، تم تخفيض العجز في الميزانية عن طريق إجراء تخفيضات شديدة في ميزانية الهياكل الأساسية فأصبحت حصتها من النفقات العامة لا تتجاوز ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٤، بعد أن كانت ٤٦ في المائة من مجموع النفقات العامة في عام ١٩٩٠. كما تعرض القطاعان الاجتماعيان (الصحة والتعليم) لتخفيضات كبيرة. وعلى الرغم من انخفاض العجز في الميزانيات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لم تتحقق زيادة في المدخرات العامة. بل إن البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى شهدت انخفاضا حادا في المدخرات العامة، من ٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٩٩٠ إلى ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٩٩٣.

١٥ - وقابل هذا الانخفاض في المدخرات العامة ارتفاع في المدخرات الخاصة بمعدل أسرع من معدل انخفاض المدخرات العامة. وحوفظ على مستوى الاستثمارات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) عن طريق تطبيق نظام الحوافز وتنفيذ إصلاحات ضريبية تعطي إعفاءات ضريبية للقطاعات الإنتاجية والاستثمارات الجديدة. وفي عام ١٩٩٢، أنشأت كوت ديفوار برنامجا لإصلاح نظام الضرائب يستهدف إزالة الحواجز الضريبية التي تعرقل التنمية الاقتصادية. وبدأت بوتسوانا وتنزانيا وكينيا وموريشيوس تطبيق إصلاحات مالية ترمي إلى تحسين المراقبة والتنسيق الماليين للقطاع الخاص، والنهوض بتعبئة المدخرات المحلية[٢].

١٦ - ولم يساعد ضعف القطاع المالي في أفريقيا على الاضطلاع على نحو واف بالمهمة البالغة الأهمية المتمثلة في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد المالية. ووجود قطاع مالي يعمل على نحو سلس يمكن أن يساعد على تخصيص موارد حقيقية بأسلوب أكثر كفاءة[٣]. وقد جرت إعادة تنظيم وتعزيز هيكل القطاع المالي والقوانين المالية السائدة في عدة بلدان بهدف زيادة ثقة المستثمرين في عملية الوساطة المالية. وشرعت عدة بلدان في إنجاز برامج إصلاحية عديدة مكرسة لمؤسسات القطاع المصرفي. وتراوحت الوسائل المستخدمة في ذلك من تخفيف الكبت المالي (عن طريق جعل أسعار الفائدة موافقة لمستويات التوازن السوقي وتقليص البرامج المتعلقة بسياسات الائتمان الانتقائي)، إلى إعادة تشكيل المؤسسات المعتلة وإعادة رسملتها، وتعزيز الهياكل الأساسية المالية المناسبة في المناطق النائية وإنشاء صكوك مالية جديدة.

١٧ - وهناك بالإضافة إلى المدخرات مصدر آخر للموارد المحلية هو الإيرادات الآتية من التجارة الخارجية. وقد أصبحت الاتجاهات التي تسود حقل التجارة الدولية مهمة جدا للبلدان الأفريقية. وكان من المقلق تماما رؤية أفريقيا وهي تنجرف إلى الهامش على صعيد التجارة الدولية. ففي أوائل التسعينات، لم تتجاوز حصة الصادرات من أفريقيا نسبة تراوحت من ٢ إلى ٣ في المائة من الحجم الكلي للتجارة الدولية. وباستثناء عدد قليل من البلدان المصدرة للنفط، شهدت معظم البلدان الأفريقية التي تتكون صادراتها الرئيسية من المنتجات الزراعية والموارد المعدنية انخفاضا خطيرا في معدلات التبادل التجاري الخاصة بها. ولم تستطع

الصادرات الآتية من أفريقيا اختراق الأسواق المحتملة بسبب العراقيل الموضوعة في طريقها. وقد عانت منتجات عديدة ولا تزال تعاني من الآثار المعاكسة للسياسات الزراعية التي تنتهجها البلدان الصناعية، والتي تنزع إلى إنقاص أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية.

١٨ - وحدث انخفاض شديد في الميزان التجاري من +٤,٢ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ إلى -٨,٢ بلايين دولار في عام ١٩٩٤ (الجدول ٢). وكما هو موضح في الفرع أولا أعلاه، فإن أسباب ما صودف من فقدان للموارد على مدى السنتين الماضيتين، مناقضة لبعض الالتزامات المتعهد بها في برنامج العمل الجديد. ويعزى هذا إلى ما يلي:

(أ) لا يزال من المتعسر على البلدان الأفريقية والبلدان النامية ككل أن تضبط أسعار السلع الأساسية؛

(ب) على الرغم من الجهود المبذولة للاستثمار في الآليات المختلفة لتثبيت الأسعار، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالحصص الانتاجية، لم يمكن منع معدلات التبادل التجاري من التدهور؛

(ج) لا يزال معمولا بنظام الحصص فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق البلدان الصناعية.

الجدول ٢ - مؤشرات التجارة الأفريقية، ١٩٩٠-١٩٩٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الرقم القياسي لمعدلات التبادل التجاري	+ ٧,٣	- ٩,٢	- ٤,١	- ٥,٠	+ ٠,٥	+ ١,٥
(١٠٠ = ١٩٩٠)	١٠٠,٠	٩٠,٨	٨٧,١	٨٢,٧	٨٣,٠	٨٦,٠
الصادرات (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	٩٤,٩	٩٦,٥	٩٤,٢	٨٧,٩	٨٩,٦	٩٧,٩
الواردات (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	٩٠,٧	٩١,٧	٩٦,٥	٩٣,٥	٩٧,٨	١٠٨,٩
الميزان التجاري (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	٤,٢	٤,٨	- ٢,٣	- ٥,٦	- ٨,٢	- ١١,٠

المصدر: شعبة البحوث الاجتماعية - الاقتصادية والتخطيط، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

باء - اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة[٤]

١٩ - يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا إنمائيا مهما، من حيث اقترانه بنقل التكنولوجيات والمهارات البشرية، التي لا تتوافر بسهولة في البلدان النامية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، حدث ارتفاع شديد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم إلا أفريقيا.

٢٠ - ومنذ أوائل التسعينات، لم يرد إلى أفريقيا من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أقل من ٢ في المائة (انظر الجدول ٣). وظل مستوى هذا التدفق يتذبذب حول ٣ بلايين دولار سنويا. وهذا الحجم يماثل بالأسعار الحقيقية ما كان موجودا في عام ١٩٨٥، حين بلغت الأزمة الاقتصادية في أفريقيا نقطة الحضيض. وتركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بصورة رئيسية على صناعة النفط التي بلغت عائداتها أعلى المعدلات، على الرغم من القلاقل والأزمات والمنازعات السياسية التي شهدتها بعض البلدان مثل أنغولا. واجتذبت نيجيريا ومصر وحدهما قرابة ثلاثة أرباع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المنتجة للنفط، إذ بلغت حصتاهما معا ٤٠ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢١ - وتركيز الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المنتجة للنفط ينبغي ألا يحجب حقيقة أخرى هي أن بعض البلدان مثل سوازيلند وكوت ديفوار والمغرب وناميبيا تمكنت من اجتذاب قسط كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ١٩٩١. وهناك بلدان أخرى من التي عانت انخفاضا شديدا في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد السابق، مثل إثيوبيا وبنن والسنغال، تمكنت من أن توقف هذا الاتجاه بل واستطاعت أن تعكسه نتيجة لما تحقق من إصلاحات وما بدأ يتضح من احتمالات اقتصادية مشجعة. ومن البلدان التي سجلت مؤخرا ارتفاعا ملموسا في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر وسجلت أعلى معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي، أنغولا والجماهيرية العربية الليبية والمغرب. ولم تفلح إعادة التكيف النقدي في منطقة الاتحاد المالي الإفريقي في اجتذاب تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر تزيد عن معدلات السنوات السابقة، على الرغم من أن الأحوال كانت مهيأة لزيادة من هذا القبيل.

٢٢ - ومما يبعث على بالغ القلق في الوقت الراهن حالة أقل البلدان نموا من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. والمشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعانيها هذه البلدان، وهي فداحة عبء الديون وضيق الأسواق المحلية وسوء حالة الهياكل الأساسية، تسهم كلها في صرف المستثمرين الأجانب عن هذه البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصة كبيرة مما تلقته أفريقيا من استثمار أجنبي مباشر على ضآلته وجهت إلى عدد قليل من البلدان، منها زامبيا.

٢٣ - وبالإضافة الى قطاع النفط، كان القطاعان المفضلان لدى الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا هما قطاعا التعدين والصناعة. واستجابة لهذه النزعة، شرعت الحكومات الأفريقية بقوة في ترشيد قوانين التعدين، واعتماد نظم جديدة للضرائب، وتصفية استثماراتها في الشركات المملوكة للدولة. فقد تم

مثلا خصخصة شركة أشانتي لمناجم الذهب في غانا في عام ١٩٩٤ ويجري حاليا تنفيذ خطط مماثلة بالنسبة لشركة "ZCCM" في زامبيا. وبغية الحفاظ على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الصناعي بحيث لا تحدث حالات لإنهاء الاستثمار، كالتي حدثت في نيجيريا في عام ١٩٩٣، يجري حاليا اتخاذ وجهات جديدة في الاستراتيجيات والسياسات الصناعية. وتم تبسيط قوانين الاستثمار وجعل العملات قابلة للتحويل.

٢٤ - وعلى الرغم من هذه الجهود كلها، فإن التهميش الذي تتعرض له أفريقيا من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مماثل لما تعانيه من تهميش في حقل التجارة العالمية (انظر الجدول ٣). وهذه الحالة تبعث على القلق بصفة خاصة، حيث أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في حقل الاستثمار الخاص في أفريقيا نسبة عالية بطبيعة الحال (نظرا إلى انخفاض معدلات الادخار والاستثمار) كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر مهارات تقنية وتكنولوجيات تفتقر إليها أفريقيا.

الجدول ٣ - الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، ١٩٨١-١٩٩٤

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)

	المتوسط السنوي						المجموع
	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩١-١٩٩٤
العالم	٥٧,٢	١٥٨,١	١٦٢,٣	١٦٣,٤	١٨٤,٥	٢٠٤,٠	٧١٤,٢
البلدان النامية	١٩,٤	٢٦,١	٤٠,٣	٥٣,٢	٧١,٨	٨٣,٦	٢٤٨,٩
أفريقيا	١,٧	٢,٨	٢,٨	٣,٣	٢,٩	٣,٥	١٢,٥
النسبة المئوية لحصة أفريقيا							
العالم	٢,٩	١,٨	١,٧	٢,٠	١,٦	١,٧	١,٨
البلدان النامية	٨,٦	١٠,٨	٧,٠	٦,١	٤,١	٤,٢	٥,٠
أفريقيا							
البلدان المصدرة للنفط	١,٤	٢,٠	١,٨	٢,٣	١,٨	٢,٣	٨,٢
بالنسب المئوية	٨٣,٧	٧٢,٢	٦٥,٠	٦٩,٦	٦٢,٥	٦٦,١	٦٥,٦
البلدان الأخرى	٠,٣	٠,٨	١,٠	١,٠	١,١	١,٢	٤,٣
بالنسب المئوية	١٦,٣	٢٧,٨	٣٥,٠	٣٠,٤	٣٧,١	٣٣,٩	٣٤,٤

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ١٩٩٥.

جيم - هيكل الديون وإدارتها

٢٥ - لا يزال عبء الديون المتراكمة يشكل عقبة من أبرز العقبات أمام الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي حين أن مناطق العالم الأخرى المثقلة بعبء الديون، مثل أمريكا اللاتينية، أخذت تبرأ تدريجيا من أزمة الديون، فإن أفريقيا لا تزال تعاني من عبء ساحق من الديون الخارجية. بيد أن هذا العبء هو الأدنى من حيث الحجم بين جميع المناطق النامية، ولكن النظر اليه من منظور نصيب الفرد وقدرة البلدان الأفريقية على خدمة ديونها يبين بالفعل أنه أفدح هذه الأعباء. ولا تعكس ديون أفريقيا المتزايدة باطراد، بمعدلات تسارعت خلال السنوات الماضية، تناميا للخصوم نتيجة لاستثمارات جديدة ومساهمات آتية من مساعدات مالية جديدة. فهذا الدين ناجم عن تراكم المتأخرات وتعاظمها بأسعار الفائدة السارية في أسواق النقد بسبب عجز معظم البلدان الأفريقية عن تسوية ديونها.

٢٦ - ومنذ عدة سنوات، تم التوصل إلى توافق في الآراء بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على وجوب بذل الجهود لتخفيض عبء الديون الذي تتحمله أفريقيا من أجل الإفراج عن بعض الموارد لتخصيصها للتنمية وتمكين أفريقيا من استئناف النمو المستدام. وشملت المبادرات التي اتخذت في هذا الصدد ما يلي: (أ) برامج تسري على الديون الثنائية، هي خطة تورنتو، وشروط تورنتو المحسنة، ومبادرة ترينيداد وتوباغو، واتفاقات نابولي، وكلها مطبقة في إطار نادي باريس، وخطتا بول وليبرفيل اللتان تطبقهما فرنسا على البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية؛ و (ب) برامج لتخفيف عبء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف (خطتا بريدي وبيكر)؛ و (ج) مبادرات سوقية تستهدف إعادة هيكلة الديون الخاصة، وهي عمليات إعادة الشراء، والمقايضة، والمبادلة، والتحويل إلى سندات أو أسهم قابلة للتداول في إطار نادي لندن.

٢٧ - ولم تنجم عن تطبيق هذه المبادرات منذ أوائل التسعينات إلا آثار محدودة، ويعزى هذا من ناحية الى أن هذه المبادرات لم تكن مكافئة من حيث الجسامة والشدة لطبيعة عبء الديون المتراكمة، ويعزى من ناحية أخرى الى أن العناصر الرئيسية الثلاثة لأصول الديون قد تغيرت. فالديون الثنائية ترتفع بصفة مستمرة ولا تزال تشكل العنصر الرئيسي للديون الخارجية. والديون الخاصة، التي تستحق أغلبيتها على شمال أفريقيا، انخفضت، على وجه الإجمال، انخفاضا طفيفا، والديون المتعددة الأطراف، التي قابل ارتفاعها المطرد انخفاض الديون الخاصة، تمثل نسبة متزايدة من مجموع أصول الديون.

٢٨ - وأدت معالجة الديون الثنائية إلى التأسيس التدريجي لمبادرات نادي باريس التي تطبق وفقا لتصنيف البلدان الى بلدان متوسطة الدخل أو ذات عبء خفيف من الديون أو ذات عبء ثقيل من الديون. وقد استفادت بعض البلدان من شروط تورنتو أو شروط تورنتو المحسنة، مما جعل نادي باريس يتولى دور مقدم المساعدة المالية التي كانت لا توجه سابقا إلا عن طريق وكالات التعاون. وفي عام ١٩٩٣

نجحت بنن وبوركينا فاصو وموزامبيق في إعادة جدولة ديونها وإعادة هيكلتها طبقا لشروط تورنتو المعززة. واستفادت بلدان أخرى من شروط هاوستون، أو مبادرة ترينيداد وتوباغو، واستفادت بلدان غيرها منذ أوائل عام ١٩٩٥ من شروط نابولي التي تمنح تخفيضات إضافية للبلدان ذات الأعباء الكبرى من الديون.

٢٩ - وقد أعطى تطبيق هذه المبادرات جميعها البلدان الأفريقية قدرا من التخفيف المؤقت وليس المطلق لأعباء ديونها الثنائية. وهذه الديون، التي ظلت تتزايد تزايدا كبيرا، ضاعفتها المتأخرات المتراكمة الضخمة لخدمة الديون. وقد عدل نظام نادي باريس عدة مرات لزيادة المرونة في تسديد الديون الثنائية الرسمية. وعلى الرغم من تزايد المرونة في نادي باريس، فإن الطرائق الفعلية لم تمنع موقف الديون غير المسددة من التدهور، خصوصا بسبب عبء خدمة الديون الملازم لها[٥].

٣٠ - وقد شرع كل من البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس على حدة في تنفيذ خطط منفردة لتخفيض الديون الثنائية لبعض البلدان في القارة. وكانت البلدان الاسكندنافية من أوائل البلدان التي فعلت ذلك، وتبعتها جمهورية ألمانيا الاتحادية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وسويسرا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد مؤتمر القمة الفرنسي الأفريقي، المعقود في ليبرفيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، أنشأت فرنسا صندوقا لتحويل ديون المساعدة الإنمائية الرسمية رصيده ٨٣٠ مليون دولار للبلدان الأربعة المتوسطة الدخل في منطقة الاتحاد المالي الأفريقي، وهي غابون والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو. وفكرة هذا الصندوق هي منح تلك البلدان قدرا من التخفيف يكفي لإلغاء جزء من ديونها الرسمية وتوجيه الحصائل الناتجة عن ذلك إلى تنفيذ مشاريع إنمائية. وهذه المبادرة "الابتكارية" تنتمي إلى منظور طويل الأمد، حيث أنها لا تنطبق فحسب على أصول الديون غير المسددة بل تنطبق أيضا على الفوائد المستحقة عن تلك الديون. وفي عام ١٩٩٤ ، اقترحت الولايات المتحدة (للمرة الأولى في إطار نادي باريس) إلغاء ٢٢٨ مليون دولار، تناظر نصف الديون المستحقة على ١٨ من أشد البلدان الأفريقية فقرا، عن طريق شمل هذه البلدان بشروط تورنتو المعززة.

٣١ - وقد أضعفت الزيادات المتتالية في الديون غير المسددة خلال العقد السابق ملاءة البلدان الأفريقية وجعلت من الصعب عليها اجتذاب استثمارات جديدة من مصادر غير المؤسسات المتعددة الأطراف. ونتيجة لذلك، زادت حصة خدمة الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي) كجزء من مجموع التزامات خدمة الديون. وما زالت مبالغ خدمة الديون المتعددة الأطراف (التي ازدادت زيادة سريعة) تفوق منذ وقت طويل قدرة معظم البلدان الأفريقية على التسديد، ومن ثم استمر تزايد المتأخرات. ويدل البحث النشط الجاري عن حلول لهذه المشكلة على وجود وعي بأن عبء خدمة الديون المتعددة الأطراف يثير مشكلة خطيرة.

٣٢ - وقد نفذ البنك الدولي عملية لإعادة تمويل خدمة الديون في إطار ما يسمى بـ "برنامج البعد الخامس"، باستخدام موارد المؤسسة الإنمائية الدولية لصالح البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون. وعلاوة

على ذلك، نجح صندوق تخفيف الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية، المنشأ في عام ١٩٨٩، في أن ينفذ على مدى أربع سنوات عمليات عديدة للإعفاء من الديون المستحقة على أشد البلدان الأفريقية فقرا. ونجح الصندوق في أن يستعيد للنيجر وموزامبيق في أوائل عام ١٩٩٢ ولأوغندا في عام ١٩٩٣، بسعر متوسطه ١٤ سنتا لكل دولار من القيمة الاسمية، حوالي ٣٨٥ مليون دولار من إجمالي الديون (انظر الجدول ٤). وتم في عام ١٩٩٤ إعداد عمليات مماثلة لإعادة الشراء، يجري تنفيذها حاليا لصالح أثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغينيا ومالي وموريتانيا. كما أن النهج التراكمي لحقوق السحب الخاصة الذي يتبعه صندوق النقد الدولي يعكس خطورة عبء الديون المتراكمة المتعددة الأطراف. وينطبق هذا أيضا على المناقشات الجارية حاليا في مصرف التنمية الأفريقي بهدف إنشاء برنامج كبرنامج "البعد الخامس" أو آلية لحل مشكلة المتأخرات الخطيرة.

الجدول ٤ - صندوق تخفيف الديون المخصص حصرا لبلدان المؤسسة الإنمائية الدولية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد وسنة الاتفاق	الأصل الملغى	سعر إعادة الشراء كنسبة مئوية من القيمة الاسمية	التكلفة	مساهمة البنك الدولي	المنح أو القروض التساهلية المقدمة من
النيجر (١٩٩١)	١٠٧	١٨	١٩,٣	٨,٤٢	سويسرا فرنسا
موزامبيق (١٩٩١)	١٢٤	١٠	١٣,٤	٥,٩١	السويد سويسرا فرنسا هولندا
أوغندا (١٩٩٣)	١٥٣	١٢	١٨,٤	٩,٩٣	ألمانيا الجماعة الاقتصادية الأوروبية السويد هولندا

المصدر: بيانات البنك الدولي.

٣٣ - وإذا قيست النتائج المسجلة على مدى السنوات الأربع الماضية معا، فإنها لا تكافئ ما كان متوقعا فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون مع المؤسسات المتعددة الأطراف. ونتيجة لانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي السائد في كثير من البلدان الافريقية، وخصوصا البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لم تتمكن هذه البلدان من تنفيذ الإصلاحات اللازمة ومن معالجة ما تعانيه من مشاكل الديون. وقد أثر هذا

تأثيرا معاكسا على إجراء المفاوضات مع مؤسسات بريتون وودز، مما عرقل في حالات كثيرة إبرام اتفاقات لإعادة جدولة الديون.

٣٤ - وتشكل الديون التجارية جزءا صغيرا نسبيا من مجموع أصول الديون الأفريقية. ففي السنوات الأخيرة، أصبحت المصارف التجارية لا تقدم أي قروض تقريبا للبلدان الأفريقية المدينة. وعلى الرغم من نجاح خطة بريدي في تخفيض ديون البلدان المدينة الرئيسية في أمريكا اللاتينية، فإن تطبيقها في أفريقيا يصادف حاليا صعوبات خطيرة. ولم يتيسر لأحد من بلدان القارة، سوى نيجيريا بحِملها الثقيل من الديون التجارية، أن يستفيد من خطة بريدي تحت إشراف نادي باريس. أما أوغندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وموزامبيق والنيجر فقد نجحت في تخفيض معظم ديونها التجارية، مع الاستفادة من العمليات الأخرى لتخفيض الديون (إعادة شراء الديون، وعمليات إعادة التحويل إلى أوراق مالية وسندات منخفضة الفائدة، وإعادة هيكلة الديون) التي عرضها نادي باريس على البلدان المثقلة بالديون.

٣٥ - وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي (عن طريق طرح مبادرات جديدة لإعادة جدولة الديون) وبذلتها كذلك البلدان الأفريقية عن طريق قبول القيود الاقتصادية المصاحبة لعملية إعادة الجدولة والمشروطة بها، فإن المؤشرات الرئيسية للديون الخارجية لا تبين حدوث أي تحسن ملموس (انظر الجدول ٥). فقد استمرت زيادة الديون غير المسدَّدة فأصبحت تتجاوز ٣١٠ بليون دولار في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩١، أي أنها تمثل ٧١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا مقابل ٦٧,١ في المائة على مدى السنوات الأربع الماضية. وقد صارت الديون أثقل من أن تُتحمَّل وأصبحت خدمة الديون تقتطع قسطا كبيرا من الإيرادات الضئيلة الآتية من الصادرات، يقارب خُمس حصائل تلك الصادرات.

٣٦ - ومع صحة هذه البيانات العامة، فإن الحالة لم تكن متطابقة بين المجموعات الأفريقية المختلفة. ولا تزال أقل البلدان نموا، التي تلقَّت اهتماما أكبر ومعاملة خاصة، تعاني مثل ما تعانيه البلدان الأخرى (إن لم يكن أكثر بسبب عبء الديون نفسه). أما حالة ديون البلدان الأفريقية المتوسطة الدخل، التي كان يُفترض أن تتحسن تحسنا ملموسا بالنظر إلى إمكانياتها، فإنها لم تتغير لأن المجتمع الدولي لم يولِ حالتها (وهذا خطأ كبير) النظر الكافي خلال إعداد برامج إدارة الديون. وأدى تخفيض سعر العملة الذي تم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى جعل حالة ديون بلدان منطقة الاتحاد المالي الأفريقي أكثر إثارة للقلق. فقد زاد عبء الديون زيادة كبيرة بالعملة المحلية. بيد أن هذا الوضع ظل مقدورا عليه حتى الآن بسبب حدوث زيادة كبيرة (وإن كانت مؤقتة) في المنح والتسهيلات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٧ - وقد حدث استقرار في حجم خدمة الديون، ولكن هذا الحجم الذي كان متوسطه ٢٨ بليون دولار خلال السنوات الأربع الماضية يتجاوز بكثير الهدف السنوي الموصَى به في إطار برنامج العمل الجديد، وهو ٩ بلايين دولار. وقد ركزت الاستراتيجيات المطبَّقة حتى الآن بدرجات متفاوتة من النجاح على إعادة الجدولة (التي تزيد من حجم الديون غير المسدَّدة) وعلى إلغاء قدر محدود من الديون. ولكن هذه

الاستراتيجيات لم تمكن من الإفراج بحق عن القدر الشحيح من موارد التمويل الإنمائي الذي لا يزال يأتي جزئيا من المساعدة الإنمائية الرسمية، أو من إتاحة هذا القدر للاقتصادات.

الجدول ٥ - ديون أفريقيا الخارجية وخدمة ديونها

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
مجموع الديون الخارجية					
مجموع أفريقيا	٢٩٩,٩	٢٩٧,٣	٣٠١,٧	٣١٢,٢	٣٢٢,٤
شمال أفريقيا[أ]	١١٩,٥	١١٨,٠	١١٧,٩	١١٨,٥	١٢١,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[ب]	١٦٣,٣	١٦٢,٩	١٦٩,٠	١٧٧,١	١٨٢,٥
جنوب أفريقيا	١٧,١	١٦,٤	١٤,٨	١٦,٦	١٨,٠
المسدَّد من خدمة الديون					
مجموع أفريقيا	٢٩,٧	٢٩,٠	٢٨,٣	٢٦,٣	١٩,٠
شمال أفريقيا	١٥,٨	١٦,١	١٦,٣	١٦,٥	٩,١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[ب]	١٠,٢	٨,٦	٧,٤	٨,٢	٩,٩
جنوب أفريقيا	٣,٧	٤,٣	٤,٦	١,٦	غير متاح
المستحق من خدمة الديون					
مجموع أفريقيا	٤٤,١	٣٩,٨	٣٩,٨	٣٨,٣	غير متاح
شمال أفريقيا	٢٣,١	١٨,٤	١٨,٥	١٨,١	غير متاح
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[ج]	٢١,٠	٢١,٤	٢١,٣	١٩,٣	١٧,٧
النسب المئوية للديون من الناتج المحلي الإجمالي					
مجموع أفريقيا	٦٧,١	٦٥,٨	٦٦,١	٧١,٦	٦٥,٣
شمال أفريقيا	٦٦,٨	٦٧,٩	٦٢,٨	٦٥,٤	٧٢,٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[ج]	٦٧,٣	٦٤,٢	٦٨,٥	٧٦,٠	غير متاح

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(ب)	١٠٢,١	٩٨,٩	١٠٧,٩	١٢٦,٠	١٢٠,٤
جنوب أفريقيا	١٥,٨	١٤,٣	١٣,٢	١٤,٥	١٣,٤
الديون/صادرات السلع والخدمات					
مجموع أفريقيا	٢٢٣,٣	٢١٦,٧	٢٢٨,٠	٢٣١,٣	٢٤٩,٦
شمال أفريقيا	٢٢٢,١	٢١٠,٧	٢١٥,١	٢٢٣,٦	٢٦٥,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(ج)	٢٢٤,١	٢٢٠,٨	٢٣٧,٢	٢٣٦,٢	غير متاح
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(ب)	٣١٠,٥	٣١٢,٧	٣٣٨,٧	٣٣٤,٢	٣٥٨,٤
جنوب أفريقيا	٦١,٣	٥٦,٣	٥١,٣	٥٥,٣	٥٥,٩
خدمة الديون/صادرات السلع والخدمات					
مجموع أفريقيا	٢٢,١	٢١,١	٢١,٤	١٩,٥	غير متاح
شمال أفريقيا	٢٩,٤	٢٨,٨	٢٩,٧	٣١,١	١٩,٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(ج)	١٧,٣	١٥,٩	١٥,٥	١٢,٠	غير متاح
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(ب)	١٩,٤	١٦,٥	١٤,٨	١٥,٥	١٩,٤
جنوب أفريقيا	١٣,٣	١٤,٧	١٥,٩	٥,٨	غير متاح

المصدر: تقديرات أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى منشوري البنك الدولي: جداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥، والتوقعات الاقتصادية العالمية لعام ١٩٩٦، ومصادر أخرى.

(أ) بما في ذلك السودان.

(ب) باستثناء جنوب أفريقيا.

(ج) بما في ذلك جنوب أفريقيا.

دال - تطور المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٨ - خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٢، سجل مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية لجميع البلدان النامية استقرارا ملحوظا، إذ تراوح من ٠,٣٢ في المائة إلى ٠,٣٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين. وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، انخفضت هذه النسبة المئوية إلى أقل من ٠,٣ في المائة من

الناتج القومي الإجمالي للمانحين. ومما يجعل هذا مقلقا بدرجة أكبر أنه يدل على مزيد من الحيود عن هدف الأمم المتحدة المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين.

٣٩ - وقد انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا من حوالي ٢٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى أقل من ٢١ بليون دولار في عام ١٩٩٣. ويتبين من تحليل مصادر المدفوعات الصافية من المساعدة الإنمائية الرسمية (انظر الجدول ٦) حدوث انخفاض شديد في التحويلات الآتية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، التي يجابه معظمها حاليا صعوبات اقتصادية. كما أن دول الخليج العربية، وهي البلدان المانحة الرئيسية في إطار منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، تعاني ضعفا ملموسا في حالتها الاقتصادية والمالية. وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى انخفاض كبير في حجم الموارد العامة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٠ - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية هي العنصر الأساسي للمساعدة الخارجية لمعظم البلدان الأفريقية، وبخاصة البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (انظر الجدول ٧). ففيما يتعلق ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تجاوزت تدفقات الموارد الواردة سنويا ١٧ بليون دولار، أما النقص الذي سُجل في حالة شمال أفريقيا فيُعزى أساسا إلى الضائقة المالية التي عانتها البلدان الأعضاء في الأوبك. ومن الواضح أن الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية يثير قلقا كبيرا، خصوصا فيما يتعلق ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لا تجتذب من رؤوس الأموال الخاصة إلا نزرا يسيرا. بيد أن بلدان القارة الأقل نموا، التي تعتمد أكبر الاعتماد بالفعل على المساعدة الإنمائية الرسمية، كانت أقل البلدان تأثرا بهذا التقلص.

الجدول ٦ - مجموع مبالغ المدفوعات الصافية من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأفريقية الأعضاء في مصرف التنمية الأفريقي، ١٩٩٠-١٩٩٣

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
جميع المصادر المعنية	٢٤ ٥٨٨,٢	٢٤ ٠٥٨,٧	٢٣ ٦٧٤,٨	٢٠ ٢٦١,٩
بلدان لجنة المساعدة الإنمائية	١٥ ٠٤٥,٨	١٥ ٦١٨,٥	١٥ ١٨٩,٠	١٢ ٥٣٩,٧
بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)	٣ ٠٧٢,٢	١ ٠٦٨,٦	٥٦١,٥	٤٨١,٣
الهيئات المتعددة الأطراف	٦ ٢٤٦,٧	٧ ٠٨١,١	٧ ٧٠٦,٦	٧ ٠٨٧,٧
بما في ذلك:				
صندوق التنمية الأفريقي	٥٩٤,٧	٦١٢,٤	٦٦٢,٧	٦٦٦,٧
المؤسسة الإنمائية الدولية	١ ٩٠١,٠	١ ٩٢٤,٠	٢ ٠١١,٨	٢ ١٤٩,٧
مؤسسات البلدان العربية الأعضاء في الأوبك	٥٩,٦	١٦٦,٢	٢١٧,٧	١٥٣,٢

المصدر: شعبة نظام إشعارات الديون، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

الجدول ٧ - المدفوعات الصافية من المساعدة الإنمائية الرسمية للمناطق دون الإقليمية في أفريقيا، ١٩٩٠-١٩٩٣
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المناطق	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
شمال أفريقيا	٧ ١٩٣	٦ ٩٨٨	٥ ٤٢٨	٣ ٤٤٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧ ٤٥٢	١٧ ١٦٢	١٨ ٧٥٥	١٧ ٥٨٢
المناطق الأخرى	٤٩١	٥٣٢	٥٢٠	٤٢٨
المجموع	٢٥ ١٣٦	٢٤ ٦٨٢	٢٤ ٧٠٣	٢١ ٤٥٤
المجموع (بأسعار عام ١٩٩٢)	٢٧ ٥٧٤	٢٦ ١٦٦	٢٤ ٧٠٣	٢١ ٨٩٠

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التعاون الإنمائي، تقرير عام ١٩٩٤، باريس، ١٩٩٥.

٤١ - وتتضح أنماط نمو مميزة في كلا عنصري المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٢ - أما المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي يوليها المانحون الأولوية فقد انخفضت بشدة في أفريقيا. والعنصر الرئيسي في هذا النوع من المساعدة هو المساعدة المقيَّدة. وقد اتخذت هذه المساعدة في الماضي شكل مساعدة مقنَّعة ذات وجهة تصديرية وظلت مصاحبة للاستثمار الخاص حيث أنها تمثل ضمانا لمعظم العقود الرئيسية، كالعقود المتصلة ببناء الهياكل الأساسية الاقتصادية. وعلى العكس من أفريقيا، فإن أمريكا اللاتينية وآسيا توفران احتمالات وضمانات موثوقة للاستثمارات الخاصة، ومن ثم فإنهما أكبر المنتفعين بها.

٤٣ - وسجل الجزء الذي يتخذ شكل المنحة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا انخفاضا حادا هو الآخر. فقد انخفضت المنح المقدمة إلى نيجيريا وزمبابوي بمبلغ ٢٣٠ مليون دولار بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وهذه التوجهات الجديدة التي اعتمدتها البلدان المانحة بشأن المساعدة الثنائية، يتبين منها العزم على جعل البلدان الأفريقية تجابه مسؤولياتها، وضرورة أن تتكفل تلك البلدان بأنفسها.

٤٤ - أما المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف، التي تمثل المساهمات المقدمة إلى المنظمات الدولية، فقد تطورت تطورا مختلفا عن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية. وقد ظلت أفريقيا طوال السنوات الماضية تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد المتعددة الأطراف، التي ازدادت من ٦,٢ بلايين دولار

في عام ١٩٩٠ إلى ٧,١ بلايين دولار في عام ١٩٩٣. وكانت الجهات المانحة الرئيسية في هذا المجال هي منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة مصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة الإنمائية الدولية.

٤٥ - وعن طريق مصرف التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي والصندوق الاستئماني لنيجيريا، اضطلعت مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، على مستوى القارة، بمهمة التقليل من عجز بلدان القارة عن تعبئة قدر يعتد به من أموال الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف إعطاء تلك البلدان الموارد التساهلية التي تتزايد أمام البلدان الأفريقية صعوبة الحصول عليها على الصعيد الدولي. وعن طريق قروض التكيف، وفرت هذه الموارد الدعم إلى حد ما للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المضطلع بها في كثير من بلدان المنطقة. وقد ارتفعت المدفوعات المقدمة من مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، التي بلغ مجموعها ١,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٠، إلى ٢,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٤.

٤٦ - ومنذ بداية العقد، ومنظومة الأمم المتحدة هي المصدر الرئيسي للموارد المالية الخارجية بالنسبة لأفريقيا، كما أن أفريقيا هي أولى المناطق تلقيا لتلك الموارد. وقد ظلت الموارد الملتزم بها (المساعدة الإنمائية والقروض التساهلية والقروض) مستقرة نسبيا[٦].

الجدول ٨ - الموارد المالية التي التزمت بها منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، للفترة ١٩٩١-١٩٩٣

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
المساعدة الإنمائية	٢ ١٨٤	٢ ٤٥٦	٢ ٣٢٠
القروض التساهلية	٢ ٠٣٩	٢ ٠٩٩	٢ ٢٦٣
القروض	١ ١٩٨	٨٧٦	٨٦٨
	٥ ٤٢١	٥ ٤٣١	٥ ٤٥١

المصدر: "تدفقات الموارد المالية إلى أفريقيا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة"، ورقة المناقشة رقم ٣، التي أعدها مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا، ١٩٩٤.

٤٧ - وفي إطار التزامات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، سجلت ميزانيات المؤسسات الرئيسية المشتركة في عمليات الإغاثة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالإغاثة الغذائية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فيما يتعلق بالأطفال) زيادة على وجه الإجمال في جميع مدفوعات الأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية (انظر

الجدول ٩) في الوقت الذي خُفضت فيه الأموال المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المؤسسات التي تغلب عليها الوجهة الإنمائية.

الجدول ٩ - النسبة المئوية لحصة الإغاثة الطارئة في المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة إلى أفريقيا، للفترة ١٩٩١-١٩٩٣

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٣	١١	١٤
برنامج الأغذية العالمي	٣٧	٤٢	٤٠
اليونيسيف	١١	١٢	١٤
المجموع	٦١	٦٥	٦٨

المصدر: "تدفقات الموارد المالية إلى أفريقيا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ورقة المناقشة رقم ٣، التي أعدها مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا، ١٩٩٤.

٤٨ - والإغاثة الطارئة، التي يتوقع أن تواصل الازدياد، ليست سوى مساعدة قصيرة الأجل تُمنح على حساب التمويل الإنمائي. وفي الواقع أن ما تحتاجه البلدان الأفريقية هو التمويل الطويل الأجل الذي يمكن القارة من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ذاتيا والتصدي للمشاكل التي تجهد في معالجتها الإغاثة الطارئة.

رابعا - ملاحظات ختامية

٤٩ - على الرغم مما بذلته البلدان الأفريقية من جهود لتحسين استخدامها للمساعدة الإنمائية الرسمية وما أبدته البلدان المتقدمة النمو من اهتمام بالحاجة إلى دعم تنمية أفريقيا، فإن الحجم الكلي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا قد انخفض منذ بداية العقد إلى حوالي ٢٠ بليون دولار. وهذا المبلغ أقل كثيرا من المبلغ الذي حدده برنامج العمل الجديد لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٣٠ بليون دولار، والذي كان يتوخى أن يزداد بنسبة ٤ في المائة سنويا.

٥٠ - وعلى الرغم من أنه لم تتوافر بيانات دقيقة عن أداء بعض البلدان على مدى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤، وعن الاتجاهات التي سادت خلال السنوات السابقة، فإن من الواضح أن الأهداف المختلفة لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في إطار برنامج العمل الجديد لم تتحقق إلا جزئيا فقط، رغم مضي أربع سنوات

على بدء البرنامج الجديد، وفضلا عن المشقة التي قبلت عدة بلدان تحملها في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن إيجاز الحالة العامة، السائدة في عام ١٩٩٦، فيما يلي: (أ) لا تزال سمة الضعف مسيطرة على الادخار والاستثمار؛ و (ب) تدهورت معدلات التبادل التجاري ولم يحدث سوى تحسن طفيف فيما يتعلق بتنمية الموارد المطروحة للتبادل داخل القارة؛ و (ج) لم تتحسن العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بما يكفي للخروج بأفريقيا من وضعها الهامشي بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و (د) لم يحدث نقص في أصول الديون، وعلى الرغم من أن خدمة الديون يجري تسديدها وأصبح مقدارها مستقرا حول نقطة الـ ٢٨ بليون دولار، فإن هذا المقدار لا يزال يكافئ ثلاثة أمثال الحد الأقصى الموصى به في إطار البرنامج الجديد؛ و (هـ) يستمر التناقص في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي أوائل التسعينات، كانت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تقارب ٢٠ بليون دولار، أي أقل بعشرة بلايين دولار من الحد الأدنى الموصى به في إطار برنامج العمل الجديد.

٥١ - وبناء على نموذج للنمو يغطي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٣، تتنبأ دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أوائل عام ١٩٩٣[٧] بشأن الموارد المالية المطلوبة للتنمية في أفريقيا في التسعينات بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيصل إلى ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. بيد أن الافتراضات التي وضعت عندئذ، ومن ثم الاستنتاجات المتوصل إليها بناء على ذلك، تناقض حقائق الواقع الراهن. فبدلا من معدل النمو المتوسط المتنبأ به لعام ١٩٩٣ وهو +٢,٢ في المائة، والذي افتُرض أنه سيرتفع إلى +٤,١ في المائة في عام ١٩٩٨، لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي في عام ١٩٩٣ + ١,١ في المائة.

٥٢ - ونظرا إلى أن معدل النمو المسجل بلغ +٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٤ و +٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٥، هناك أمل في أن تؤكد الاتجاهات المقبلة تلك التنبؤات. وفيما يتعلق بالمبلغ المسقط للعجز في الميزان التجاري وهو ٩,٥ بلايين دولار، والمتوقع أن يصل إلى ٣٤,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٨، فإنه على الرغم من أن الاختلال في ميزان التجارة الخارجية لم يتجاوز ٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٣ و ٨ بلايين دولار في عام ١٩٩٤، كان حجم تجارة الصادرات والواردات أقل بحوالي ١٠ بلايين دولار من التنبؤات المتوصل إليها بواسطة النموذج. وعلاوة على ذلك، تدهورت معدلات التبادل التجاري تدهورا خطيرا على مدى الفترة نفسها. أما الاستثمار الأجنبي المباشر، التي قدرت التنبؤات بأنه سيصل إلى ٧,١ بلايين دولار في عام ١٩٩٣ و ٨,٩ بلايين دولار في عام ١٩٩٨، فكان أقل من ٤ بلايين دولار في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. ولم تتأثر بذلك الخطوات المتوخاة للحد من أصل الديون والتخفيض التدريجي لخدمة الديون إلى ما كانت عليه عند بدء برنامج العمل الجديد، وفي حين أنه حدث انخفاض في خدمة الديون المسددة، فإن أصل الديون قد ازداد، مما يضاعف من تعقيد قضية الديون مستقبلا.

٥٣ - وهذه المآزق الخطرة كلها ليست ناجمة عن نقص في الإرادة و/أو الجهود المبذولة ولكن عن قعود البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي عن تنفيذ تدابير عملية أكثر استدامة. وفي حين أن الدول الأفريقية تتحمل المسؤولية الأساسية عن النهوض بالقسط الأعظم من عبء تنميتها عن طريق الاعتماد في المقام الأول على مواردها المالية هي نفسها، فإن تصلب البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجه هذه الدول، والضائقة

الاقتصادية المحلية التي تحيق بها، وفتور الميل لدى بعض الدائنين إلى اتخاذ تدابير جذرية، تشكل كلها عقبات أمام تعبئة الموارد المالية وأمام تنمية أفريقيا. ولن تستطيع معظم البلدان الأفريقية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة للتنمية دون تدبير مزيد من الموارد المالية المحلية والأجنبية. كما أنه لا قبل للأفارقة ولا للمجتمع الدولي بأن يشهدوا فشل مبادرة دولية أخرى لتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٨ (E/1995/38).

(٢) المرجع نفسه، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٨ (E/1994/38).

(٣) Robert G. Kind and Ross Levine, "Finance and Growth: Schumpeter might be right", Quarterly journal of economics, Vol. 108, August 1993.

(٤) انظر "الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا"، الأونكتاد، ١٩٩٥، الدراسات الراهنة، السلسلة ألف، رقم ٢٨.

(٥) تقرير عن حالة الديون الخارجية لأفريقيا، الصفحة ١٨ (من النص الانكليزي)، مجموعة الاتصال المعنية بديون أفريقيا (الخارجية)، الأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، ١٩٩٤.

(٦) "تدفقات الموارد المالية إلى أفريقيا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة"، ورقة المناقشة رقم ٣، التي أعدها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا، ١٩٩٤.

(٧) استراتيجيات لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات (E/ECA/CM.19/5)، شباط/فبراير ١٩٩٣، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثبت المراجع

١ - التقرير الاقتصادي لأفريقيا (١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥)، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢ - توسيع نطاق القطاع غير النظامي وإدماجه في الاقتصادات الوطنية الأفريقية، مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا، الأمم المتحدة، ١٩٩٤

٣ - تنشيط الاستثمارات الخاصة في أفريقيا: السياسات والاستراتيجيات والبرامج، E/ECA/CM.21/7، آذار/مارس ١٩٩٥، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤ - القدرات الحرجة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية وكفاءة تخصيصها، E/ECA/CM.20/11، آذار/مارس ١٩٩٤، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥ - استراتيجيات لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، E/ECA/CM.19/5، شباط/فبراير ١٩٩٣، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٦ - تقرير عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، E/ECA/CM.20/3، نيسان/ابريل ١٩٩٤، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧ - لجنة التخطيط الإنمائي، التقرير المتعلق بالدورة التاسعة والعشرين، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٢ (E/1994/22)

٨ - المؤسسة المالية الدولية، الاتجاهات السائدة في مجال الاستثمار الخاص في البلدان النامية، ١٩٩٥- جاك د. غلين، ماريوج أ. سملونسكي، البنك الدولي، ١٩٩٥

٩ - آليات تثبيت حصائل صادرات البلدان الأفريقية (اتفاقات السلع الأساسية وبورصات السلع الأساسية على الصعيد الدولي)، E/ECA/TRADE/192/19، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٠ - دراسة بشأن توقعات التدفقات المالية إلى أفريقيا، S.O.SY، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ١٩٩٢

١١ - دليل المساعدة الإنمائية - مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية لتحقيق فعالية المساعدة الإنمائية. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ١٩٩٢

١٢ - مجموعة مصرف التنمية الأفريقي في التسعينات: البرنامج التنفيذي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ وما بعدها. مصرف التنمية الأفريقي، ١٩٩٢

١٣ - تخفيف الديون من جانب نادي باريس: التطورات والتوقعات الأخيرة، آن فورش، مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حزيران/يونيه ١٩٩٢

١٤ - Robert G. King and Ross Levine - Finance and Growth: Schumpeter migth be right: Quarterly journal of economics, vol. 108, August 1993

١٥ - الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، الدراسات الراهنة، السلسلة ألف، رقم ٢٨، الأونكتاد، ١٩٩٥

١٦ - تقرير عن حالة الديون الخارجية لأفريقيا. مجموعة الاتصال المعنية بالديون الخارجية لأفريقيا. الأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، ١٩٩٤

١٧ - محفل مناقشة تمويل التنمية في أفريقيا، E/ECA/TRADE، ١/١٩٩٤، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٨ - تقرير عن المبادرات الجديدة لحل مشكلة ديون أفريقيا. TRADE/1993/13، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٩ - تدفقات الموارد المالية إلى أفريقيا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلان نموا، ورقة المناقشة رقم ٣، ١٩٩٤

٢٠ - التأثير المتوقع لاتفاقات جولة أوروغواي على الاقتصادات الأفريقية: دراسة أولية. TRADE/1994/7، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢١ - تقرير عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام ١٩٩٦، E/ECA/CM.22/4، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ١٩٩٦

٢٢ - التوقعات الاقتصادية العالمية: ١٩٩٦، البنك الدولي.